وزيرة إسرائيلية ونواب يقتحمون «الأقصى»

«الخارجية» الفلسطينية: مخطط استيطاني يستهدف شواطئ البحر الميت

اقتحام وزيرة الثقافة الإسرائيلية للأقصى

الأراضي المحتلة - «وكالات»: حذرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الأحد، من مخطط استيطاني جديد يستهدف شواطئ البحر الميت.

وقالت الخارجية، في بيان صحفي بثته، وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، إن «وسائل إعلام عبرية تناقلت أنباء بشأن مخطط استيطاني تهويدي يهدف إلى تطوير مستوطنات شمال البحر الميت، تحت لافتات سياحية، عبر البدء بتنفيذ خطة استعمارية رصد الاحتلال لها أكثر من 417 مليون شيكل».

وأضافت أن «تلك الوسائل الإعلامية نقلت عن محاولات سلطات الاحتلال الاستيلاء على مساحات واسعة من اليابسة، نتجت عن انحسار البحر الميت، تقع معظمها ضمن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، والغلبها يعود إلى ملكية فلسطينية خاصة، ولهذا الغرض شكلت الحكومة الإسرائيلية، وبإشراف مباشر من مكتب بنيامين نتنياهو، ووزارة القضاء الاسرائيلية، طواقم قانونية لفحص الوسائل، والأساليب الممكنة للاستيلاء على تلك المساحات عبر تحويلها الى ما يسمى بـ«اراضي دولة» و«تعديل وضعها القانوني» من خلال ما تسمى بـ«الإدارة المدنية».

وأدانت الخارجية، «المخطط الاستعماري التوسعي الجديد ضد الحق الفلسطيني، في منطقة البحر الميت، والأغوار»، واعتبرته «انتهاكا صارخا للشرعية الدولية وقراراتها، وخرقا جسيما للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، وامتدادا للانقلاب الإسرائيلي على الاتفاقيات الموقعة».

وأكدت أن «الدعم الأمريكي غير المحدود للاحتلال، وسياساته ومخططاته الاستيطانية، يشجع سلطات الاحتلال على الإسراع والتمادي في تنفيذ برامجها الهادفة إلى تهويد أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، ومحاولة حسم قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد وبقوة الاحتلال، ما يؤدي الى إجهاض اي فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين».

ودعت الخارجية، المجتمع الدولي إلى سرعة التحرك للحيلولة دون تنفيذه، وأكدت أنها تتابع باهتمام كبير تطورات وتفاصيل هذا الملف مع الجهات الدولية المختصة.

من ناحيتها دعت وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية، أمس الأحد، إلى مؤتمر دولي عاجل لتوفير حماية للمقدسات في شرق القدس.

وصدرت الدعوة رداً على قيام وزير الزراعة والتنمية الريفية في الحكومة الإسرائيلية يوري أرئيل على رأس مجموعة من المستوطنين اليهود بجولة صباح اليوم داخل باحات المسجد الأقصى المبارك في شرق القدس.

واعتبرت وزارة الإعلام الفلسطينية أن خطوة أرئيل «تمثل إمعانا في الإرهاب والتحريض ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية ودعوة علنية لهدم الأقصى والعدوان على المصلين والمعتكفين فيه».

كما رأت الوزارة أن الخطوة «جاءت كاستجابة سريعة لإطلاق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو يد أعضاء الكنيست والوزراء في الأقصى والسماح لهم باستباحته».

وطالبت الوزارة بتحرك عاجل من الأمم المتحدة ومنظماته ذات العلاقة لوقف «الانتهاكات» الإسرائيلية، وبإصدار موقف من لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي «يحذر العالم من الإرهاب الإسرائيلي المتصاعد بحق المقدسات».

من جهة اخرى تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، منذ ساعات الصباح الأولى، أمس الأحد، نصب كرفانات وبيوت متنقلة في منطقة بوابة القدس، بين بلدتي العيزرية، وأبوديس، شرق مدينة القدس المحتلة، تمهيدا لترحيل البدو الفلسطينيين، من منطقتي أبو نوار، والخان الأحمر.

وبعد أن فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طوقاً أمنياً مشدداً على المنطقة، وطردت الصحفيين، وسيارات الإسعاف، شرعت شاحنات كبيرة، وآليات تابعة للإدارة المدنية، بتركيب بيوت متنقلة في المنطقة، التي صادرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، من السكان في بلدة أبوديس.

وتجمع العشرات من أصحاب الأراضي، من بلدتي العيزرية، وأبوديس، في محاولة لمنع قوات الاحتلال من مواصلة العمل، قبل أن يقوم الجنود بإخلاء المنطقة بحجة أنها منطقة عسكرية مغلقة.

وأكد رئيس مجلس محلي العيزرية، عصام فرعون، في حديث أن قوات الاحتلال تريد من هذه الإعمال الاستيطانية تهجير البدو، وتسكينهم في أراضي صادرتها أصلا من سكان البلدتين في خطوة أولى على طريق بناء شريط استيطاني يحيط بمدينة القدس.

من ناحية أخرى اقتحمت وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغف صباح أمس الأحد باحات المسجد الأقصى المبارك إلى جانب عدد من أعضاء الكنيست وعشرات المستوطنين المتطرفين تحت حراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال.

ويأتي اقتحام ريغيف في أعقاب سماح رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو لأعضاء الكنيست والوزراء باقتحام المسجد الأقصى المبارك بعد منع دام نحو عامين في أعقاب توتر الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومدينة القدس.

وأفادت مصادر في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس لـ24 أن عشرات المستوطنين المتطرفين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة الخاضع لسيطرة الاحتلال، وعلى رأسهم وزيرة الثقافة وأعضاء كنيست من الليكود والبيت اليهودي.

بومبيو يبحث في فيتنام الشراكة الإستراتيجية

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو

واشنطن - «وكالات»: وصل وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إلى هانوي، في وقت متأخر، أمس الأحد، في زيارة رسمية يعد زيارته لكل من كوريا الشمالية، واليابان، من أجل محادثات نزع الأسلحة النووية.

ويجري بومبيو محادثات، اليوم الإثنين، مع وزير الشؤون الخارجية الفيتنامي، فام بينه مينه، خلال الزيارة التي تستغرق يومين، حول الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، حسبما أعلنت الحكومة الفيتنامية في وقت سابق.

ومن المتوقع أيضا أن يجتمع بومبيو، مع الأمين العام للحزب الشيوعي، نجوين فو ترونج، وهو رئيس الحكومة الفعلي، ورئيس الوزراء، نجوين شوان فوك.

وفي وقت سابق، أمس الأحد، التقى بومبيو، ونظيراه الياباني والكوري الجنوبي، على تعزيز علاقاتهم لقيادة عملية نزع الأسلحة النووية الكورية الشمالية، بعد أن استخدم متحدث باسم، بيونج يانج، «الذي لم يتم الكشف عن هويته، وسائل الإعلام الرسمية ليعلن أن المحادثات مع الولايات المتحدة كانت «مخيبة للآمال للغاية».

وقال كارلايل تاير، المحلل المعني بشؤون جنوب شرق آسيا، لوكالة الأنباء الألمانية، د.ب.أ، إن فيتنام يمكن أن تساعد في التوسط مع كوريا الشمالية، استنادا إلى تاريخها في استضافة المحادثات بين طوكيو، وبيونغ يانغ.

وأوضح تاير، وهو أستاذ فخري في جامعة، نيو ساوث ويلز الإسترالية، بالقول إنه: «يمكن أيضا الاستعانة بفيتنام كوسيط مع بيونج يانج، من خلال تبادل الخبرات في إنهاء العقوبات، والإصلاح الاقتصادي المحلي، والانفتاح على الاقتصاد العالمي».

وكانت الحكومة الأمريكية قد اعتمدت على فيتنام من قبل في المساعدة في فرض العقوبات على بيونغ يانغ.

وفي بنانر، صرح وزير الدفاع، جيمس ماتيس للصحفيين قبيل هبوطه في هانوي، في زيارة رسمية بأن فيتنام علقت مشتريات الفحم من كوريا الشمالية.

وتوثقت العلاقات بين فيتنام، والولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة في ظل خشية الدولتين من الطموحات الصينية في بحر الصين الجنوبي.

وعند زيارة فيتنام في عام 2016، رفع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، عقوبات الأسلحة ضد فيتنام، ما مهد الطريق أمام صفقات أسلحة بين البلدين.

كما حث وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، كوريا الشمالية، على اتباع نموذج فيتنام، قائلا إن الرئيس، دونالد ترامب، يؤمن بإمكانية اقتداء بيونغ يانغ بهانوي، لتطبيع العلاقات مع واشنطن، وتحقيق الرخاء.

لكنه أضاف أنه من أجل تحقيق ذلك، على زعيم كوريا الشمالية، كيم جونج أون، اقتناص الفرصة الحالية.

وقال بومبيو إن الولايات المتحدة تأمل أن تصل شراكتها مع كوريا الشمالية، يوماً ما إلى نفس المستوى الذي وصلت إليه مع فيتنام.

وتأتي تصريحات بومبيو، بعد محادثات فاترة أجراها في بيونغ يانغ لإقناع كيم، بالتخلي عن الأسلحة النووية.

وانهمت كوريا الشمالية، وزير الخارجية الأمريكي، باتباع دبلوماسية «رجال العصابات» في تلك المحادثات.

نواز شريف يعود إلى باكستان لمواجهة عقوبة السجن

رئيس وزراء باكستان السابق نواز شريف

إسلام أباد - «وكالات»: أعلنت ابنة رئيس وزراء باكستان السابق نواز شريف، مريم نواز، عودة والدها إلى البلاد يوم الجمعة المقبل لمواجهة عقوبة السجن ونيل الدعم الجماهيري ضد محنته.

وقالت مريم في وقت متأخر السبت: «لقد قررنا العودة يوم الجمعة المقبل»، ويقيم شريف الذي تولى منصب رئيس الوزراء لثلاث مرات، وابنته حاليا في لندن، حيث تتلقى زوجته العلاج من مرض السرطان.

وأصدرت محكمة تابعة للهيئة الباكستانية المعنية بمكافحة الكسب غير المشروع «مكتب المحاسبة الوطني» حكما بالسجن 10 سنوات بحق شريف أول أمس الجمعة بسبب حيازته ممتلكات قالت المحكمة إنها لاتتناسب مع دخله، ومن بينها شقق فاخرة في لندن. كما صدر حكم بالسجن 7 سنوات بحق ابنته مريم.

وقال مشاهد الله خان، وهو عضو مجلس شيوخ من حزب شريف «الرابطة الإسلامية الباكستانية- جناح نواز»، إن «أعضاء (في الحزب) من جميع أنحاء البلاد سوف يستقبلون زعيمهم في المطار»، وأضاف أن «شريف سوف يهبط في إسلام أباد ويعتزم الطعن في حكم المحكمة».

ومن المتوقع أن يقوم فريق من «مكتب المحاسبة الوطني» في المطار باعتقال كل من الأب وابنته بمجرد وصولهما سواء في لاهور أو إسلام آباد، وقال المتحدث باسم مكتب المحاسبة الوطني، بلال يونو أمس الأحد: «اتخذنا ترتيبات للقبض على شريف وابنته في مطاري لاهور وإسلام آباد تنفيذاً لأوامر المحكمة»، وأضاف أنه سيتم نقلهما إلى السجن في نفس اليوم.

واضطر شريف للتخلي عن منصبه كرئيس وزراء في يوليو 2017، وقد تسبب الحكم الصادر بحقه، والذي جاء قبل أسابيع فقط من الانتخابات العامة المقررة في 25 يوليو الجاري، في زيادة المخاوف بشأن تواطؤ الجيش مع السلطة القضائية لمنع حزب شريف من السعي لولاية أخرى.

أفغانستان: مقتل 16 مسلحاً من «طالبان» في عملية أمنية

كابول - «وكالات»: أكد مسؤولون محليون أمس الأحد، أن 16 مسلحا على الأقل من طالبان قتلوا في عملية نفذتها قوات الأمن الأفغانية، في إقليم بلخ، شمال أفغانستان، في اليومين الماضيين، طبقا لما ذكرته قناة تولو.نيوز، التلفزيونية، الأفغانية، أمس الأحد.

وتم شن عملية، وليد9، في منطقة، شامتال، وتم تطهير خمس قرى حتى الآن من المتمردين، طبقا لما قاله قائد الشرطة الإقليمية الجنرال، محمد أكرم سامي.

وأضاف سامي: «قتل 16 فرداً من طالبان في العملية، ومازالت جثث ثمانية منهم على الأرض».

وذكر المسؤولون أنه تم شن العملية، عندما أغلقت طالبان مركز منطقة، شامتال.

وتابع سامي أن مقاتلي طالبان المتورطين في الهجوم جاءوا من أقاليم، سار.إي. بول، وإقليم وجوزجان، وبلخ، وكانوا يخططون للسيطرة على مركز المنطقة.

«الناتو» يحث برلين على زيادة الإنفاق العسكري

وزير الداخلية الألماني: خلافي مع ميركل حول سياسة اللجوء انتهى

برلين - «وكالات»: حث الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينس ستولتنبرغ، ألمانيا على زيادة إنفاقها العسكري.

وفي مقابلة مع صحيفة «بيلد أم زونتاغ» الألمانية الأسبوعية أمس الأحد قبيل قمة الحلف المقررة هذا الأسبوع، أشاد ستولتنبرغ بوعد ألمانيا بإنفاق المزيد على الدفاع، لكنه قال إنه يتوقع من ألمانيا أن تفعل أكثر من ذلك، وأشار إلى أن أعضاء الناتو تعهدوا بزيادة إنفاقهم الدفاعي إلى 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2024.

وقالت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل إنها ستزيد الإنفاق الدفاعي، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان سيزيد ليصل إلى نسبة 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وتشير أرقام صادرة من برلين إلى زيادة أولية لتصل النسبة إلى 1.5 في المئة.

وقال ستولتنبرغ للصحيفة: «1.5 في المئة ليست 2 في المئة»، وأضاف «يفترض أن ألمانيا تسعى للوصول إلى هدف الـ2 في المئة في الوقت المناسب».

ومن المتوقع أن ترتفع ميزانية القوات المسلحة الألمانية إلى 42.9 مليار يورو (حوالي 51.2 مليار دولار)، بزيادة قدرها 4 مليارات يورو مقارنة بالعام السابق، مما يعني أن ألمانيا ستنفق 1.31 في المئة من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع في عام 2019.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد انتقد مرارا حلفاء الولايات المتحدة في الناتو وخاصة ألمانيا لعدم الاضطلاع بدورهم للوصول إلى هذا الهدف.

من ناحية أخرى أعتبر وزير الداخلية الألماني، هورست زيهوفر، النزاع القائم مع المستشارة الألمانية، انجيلا ميركل، بشأن سياسة اللجوء، منتهيا.

وقال زيهوفر لصحيفة، بيلد أم زونتاج، الألمانية الأسبوعية، في عددها الصادر أمس الأحد: «إننا ننظر إلى الأمام».

وأكد أنه لم يطلب الاعتذار من ميركل، وقال: «كان لدينا خلاف بشأن المحتوى، ولكن لم يكن هناك مطلقا انتقاص شخصي، وبذلك لا يزال يمكن للمرء النظر في عيون الآخر بعد انتهاء الخلاف».

يذكر أن زيهوفر، هدد بتقديم استقالته من منصبه وزيراً للداخلية الاتحادية ألمانية، وكذلك كرئيس للحزب المسيحي الاجتماعي، بولاية بافاريا، في ذروة الخلاف مع ميركل حول سياسة اللجوء.

وكان قد صرح لصحيفة، زود دويتشه تسايتونج، الألمانية، قبل وقت قصير من المحادثات بين قيادات الاتحاد المسيحي الذي تتزعمه ميركل والتي تم التوصل خلالها لحل توافقي بشأن الخلاف: «لن اسمح بفصلي من جانب مستشارة، أصبحت مستشارة بفضلي».

وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر في حديث مع المستشارة أنجيلا ميركل

يشار إلى أن الاتحاد المسيحي بزعامة ميركل، يتكون من حزبها المسيحي الديمقراطي، والحزب المسيحي الاجتماعي، البافاري، الذي يرأسه زيهوفر.

ويشكل الاتحاد مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الائتلاف الحاكم في ألمانيا.

وكان زيهوفر قد هدد قبل التوصل لهذا الحل التوافقي برفض طالبي لجوء على الحدود الألمانية رغما عن إرادة ميركل.

وأكد وزير الداخلية الاتحادي، في تصريحاته الأخيرة لصحفية، بيلد أم زونتاج، أنه يمكنه «بالطبع» مواصلة التعاون بثقة مع ميركل، وقال: «إن ذلك هو التزامنا، ومسؤوليتنا تجاه المواطنين».

وتابع قائلاً: « لا أحد منا شكك في استمرارية الحكومة، ولو للحظة. إننا كافحنا من أجل التوصل للحل في قضية مطروحة، وتوصلنا لحل جيد في النهاية».

وعن تهديده بتقديم استقالته، قال زيهوفر، للصحيفة الألمانية الصادرة اليوم: «إنها قصة، ربما يهتم مؤرخ بها يوماً ما، بشكل عام تماماً: فإن الاستقامة كانت دائماً أهم من المنصب في حياتي المهنية».

استمرار أعمال الشغب في نانت الفرنسية

باريس - «وكالات»: تواصلت أعمال الشغب السبت في مدينة نانت الفرنسية لليلة الخامسة على التوالي حيث تم إضرام النيران في ما يقرب من 20 سيارة، وفقاً للشرطة، ما يعكس انخفاض في حدة التوتر.

وكان اليوم السابق شهد شهد احتراق 35 سيارة، وأكثر من 50 في كل من الأيام الثلاثة الأولى منذ اندلاع المناوشات.

واحترقت غالبية هذه السيارات في حي بريل الذي شهد الثلاثاء الماضي مقتل شاب يدعى أبو بكر فوفانا (22 عاماً) مطلوب من العدالة، برصاص شرطي.

وأقر هذا الشرطي الذي وجهت له تهم وحصل على إطلاق سراح مشروط تحت إشراف قضائي، بأنه كذب في أقواله الأولى حين إدعى أنه استخدم سلاحه للدفاع عن زميله الذي كان في خطر.

وبحسب روايته الجديدة، فإن فوفانا، بعد أن أعطى أفراد الأمن بطاقة هوية مزورة، حاول الفرار بالسيارة التي كان يقودها وحدث شد وجذب فاطلق الشرطي النار «دون قصد».